ولم يجعل من زايدة في المفعول الثاني لانها الانزاد فيه
معلم في حال اي في حال كفا وهو علي بنية الاضافة فيقرا
بلا تنوين كذا في شرح السند ويه نقلا عن البصير
ويخرج نحو القهقرى لانه اسم للرجوع الي خلف
لا وصف وقد مشى في الاخراج به على مذهب من يجوز
الخروج بالجنس اذا كان بينه وبين الفصل عموم
وخصوص من وجه كابن عصفور والسعد والفاكهي
او يقال معنى الاخراج بالجنس الدلالة به على عدم ارادة
نحو القهقرى مثلا ما صيغ من المصدر الخ اي
او موول بما صيغ منه ليدخل الجملة وشبهها والحال
الجامدة لتاول كل بالمشتق حتى في المسايل الست
الاتية في الشرح على ما هو ظاهر كلام والده في شرح الكافية
وصرح به ولده نعم لا ادخل بهذه الزيادة الحال الجامدة
في المسايل الست على ما هو الراجح عند الشرح من عدم تاولها
بالمشتق وكان الاولى كما افاده م ان يقول هو ما دل على معنى
متبوعه يخرج النعت اي لكون المنقاد منه والمراد
منتصب وجوبا يخرج اليمين اي لانه على معنى من
لا في لانه لبيان جنس التمييز منه وقوله في نحو لله دره
فارسا اي من كل تمييز وقع وصفا مشتقا من حيث هو
هو الاقرب في هذه العبارة وان لم ينتبه له البعض ان الضمير
الاول لما والثاني تاكيد والخبر محذوف والمعنى من حيث اللفظ
نفسه معتبر اي باعتبار نفس اللفظ وقطع النظر عما
عرض له او الثاني راجع للحال خبر اي من حيث ذلك اللفظ

حال

حال لا من حيث توقف المعنى عليه ولو قال كبعضهم ما يسمى
الكلام عنه من حيث هو كلام نحوي لكان اوضح وانما يقتصر
على هو الاولى لان قولك من حيث هو حيثية اطلاق ومن
حيث هو هو حيثية تقييد بالنظر الى الذات لان فيه
خللين اي يزولان بجعله تتميما للتعريف هذا مقتضى
كلامه ولا يخفى ان الخلل الاول لا يزول بذلك لانه لا ينفي كون منتصب
جزءا من التعريف فكان على الشرح ان يقول الاولى ان يكون منتصب
خبر مبتدا محذوف والجملة معترضة وكفرد اذ هب تتميما للتعريف
لان فيه خللين الخ وانما قال الاولى ولم يقل الصواب لامكان
دفع الاول وهو ان التعريف للشيء بحكمه يوجب الدور لان
الحكم فرع التصور والتصور موقوف على الحد بانه يكفي في الحكم
التصور بوجه ما غير الحد ودفع الثاني بما اشار اليه الشرح اولا
من ان المراد منتصب وجوبا وبان المنتاد درجة قولنا مفهم
في حال كذا كون الابهام مقصودا او اللفظ يجاء على المنقاد فيخرج
النعت المذكور ليخرج الخ تعليل للنفي وهو التقييد
فيكون النفي منصبا عليه ايضا وان كان ذلك اي الابهام
لكنه ليس منسيا ما دفع به توهم ان يكون الغالب واجبا في
الفصيح كما قاله م وضمير ليس اما للكون فمستحقا بفتح
الحا واما للحال فمستحقا بكسرها كما قاله م خالد بمعنى الحال
الموكدة اي لمضمون الجملة قبلها كالمثال الاول او لعاملها كالثاني
او لعاملها في نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا لا في نحو جاء
القوم جميعا لان اجتماعهم في المجيء يحتمل يجدد صاحبها
اي حدوثه بعد ان لم يكن وما صدق تجددها انها مفارقة للخلق

Copyright King Saud University